



الحياة

١٨ أفكار
ALHAYAT IDEAS

أسسها كامل مروة عام ١٩٤٦

الأربعاء ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٩٢ الموافق ٢٩ محرم ١٤١٣ هـ/ العدد ١٠٧٦٣

تذليل العقبات من طريق المسار الديمقراطي في العراق (٣ من ٦) إفراط مهووس في إصدار القوانين

شيلي الملاط *

الموقت وحده دون مسواه التصرف بتلك السلطات المشتركة الإعلام للحرب بين صدام حسين وإية الله خميني. وبما أن العراق جمهورية الخوف، يدور على العراق الحديث وتمكنت من سحق حركات المقاومة المنظمة جميعها. ثانياً، لم تكن الطائفة الشيعية المكتسبة داخل العراق في المقام الأول نتاجاً لثورة ١٩٧٩ على رغم أن تلك الثورة أسهمت في تصاعدها، والطائفية في ميدانها الاجتماعي ويرى الكاتب أن السبب الحقيقي لهذه فكرة قسائية، صدام التي هيمنت على الدولة الذي بدأه سادات، في الوائز الخفية عند نية القتل، وهو جو لم تكن له علاقة بالخلاف على الملكية والتنازع على الكاسب الاقتصادية و الطمع في التحلل الأرض أو الثبات الإيرانية المرومة. لا بل كان انشقاق (العراقي) يفتح نفة بالفلس (-) والصوف في رأي الكاتب هذه التبركة السياسية العنصرية في العراق بعضها إلى بعض، بعبارة عراق كانت الحرب الإفراز المنطقي من صدام حسين الذي ظن أنه يجسد مقصداً في شخصه وعن طريق الغمغ والخوف المحض دمع البعث والشعب في العراق داخل الوحدة واحدة. والصوفية والتكونيم السياسي للمواطنيين (في العراق)، هذه هي الأطروحة باختصار، ورائتي في حروب صدام حسين أن تتطابق مع أراءه سخيلا الخليل التي أورها في كتابه جمهورية الخوف، فاسمها، بل هو دروب أكثر ريادة بكثير، ويمكن تلخيصها في ثلاث سيادة القانون التي تخيم على العراق.

والخليل محسوب في الغناء الأسباب المزمومة لحرب الخليج الأولى مع إيران) في ما عدا نة السياسية واحدة، باختلافات بين السيادة، وهي كثيرة في الشرق الأوسط، ليست ذات أهمية كبيرة في تفسير ما فعل العراق على نحو العراق كما أن العداة التاريخي بين العرب الفرس لا يمكن أن يكون سبباً في تلك الحرب لأن العنصرية الأيديولوجية لم تكن تقوم من أجل ذلك بل من أجل قيام نظام استلابي الخليل مع موضوع الجدل، لا يتحدث حين يجسر العراق على اتخاذ موقف الدفاع أصبح مالفاً أن يزعم أن قلال الشيعة داخل العراق، التي كانت إيران تغريها، اجترت البعث والعنصرية وخلق نفس الخليل للوقوف في وجه تصدير الثورة الإيرانية،

عرض الماخذ حتى قيل أن بجد الحر الذي كُتبت به، وبغنى الإهتمام البالغ بالاستكال القانونية والإشراف في التسفد بالقوانين على المجلسات البيروقراطية في العراق من إصدار تشريعات الخروج إلى المراسيم الدستورية، وهي ظاهرة تختلج من الذكر الصادر في التسامع من ديسسان، وتجلي هوس الحكام العراقيين بالإشراف على إتياع خصوص القوانين في المخالف الدولية أيضاً، فخلال المناقشات الخاصة بتطبيق وقف إطلاق النار مع إيران في تموز (يوليو) ١٩٨٧ أظهر المفاوضون العراقيون نمرة ملحوظة في صياغة القرار ٥٨٩ الخاصة بذلك، فمن وجه هؤلاء المفاوضين باستحالة تراضي كلمة بمسؤولية بالنسبة إلى الطرف الذي بدأ الحرب العراقية - الإيرانية) استندوا مسخراً بالمادة ١١٤ من الدستور، والفرار، بمعنى أن الفقرة السادسة وتحديد تلك المسؤولية لا تذكر إلا بعد استنفاد الخيارات الأخرى جميعاً. وكان العراق بالطبع هو الذي جدد ما إذا كان أسرى الحرب جميعهم سلموا، بالتكامل المرمي، وما إذا كانت الجهات المختصة فرغت من رسم الصود مع إيران كما نصت على ذلك الفقرات - ١١٤ و ١١٥ من المرسوم رقم ١٩٩٠ / ٨٧ (١٩٩٠) وبين قرار المجلس رقم ٢٢٢ (الذي يرفض مبدأ الاستيلاء على الأرض من قبل إسرائيل، بالقوة)، يحاول الرئيس العراقي حينما إن يستغل هذا الربط لاداعي عن نيته عدم الخروج من الحرب، وهذا يجرتنا إلى الحديث عن المخالفة في التسديد بالقانون تركيزه من ركائز الحكم العنفي في العراق وارتباطه ذلك باختلال الحريات والسيادة تلك باختلال الاعتمادات الداخلية لجدا سيادة القانون.

جاء في كتاب جمهورية الخوف، أن البيت، أبرز الحرب ك منطلق لجذوة - مستأصل في فترة الدفوف، وترشح ذلك نكس من جوشه الكتاب، أن حرب دموية على هذه الدرجة من الشيبا يتكشف عن وجود نوعين من الجنون، بدء الحرب والاستمرار فيها.

لذلك أن الجنون بمعناه السياسي البحث بنجلى في تنفيذ كل حدائمه، وكل نطاق على مساحة الحركة، وكل نفس يخضع للوقوف الأهمية أو الرغبة، وتنفيد الأفراد

بعد أن تناولت حلقة الأسس محاورات بغداد تقسيم قوى المعارضة، هنا التفتة

أورد سمير الخليل لائحة بليفة في مضمونها من الاعتقالات وعمليات التطهير، وتنجلى من خلالها سمة دامية على ترسيخ اقتدام صدام حسين في الحكم، إلا وفي أن توقيت تلك العمليات كان يسمح له بقادى مواجه، معارضة عازمة، ولم يبق نظام بغداد بالهجوم الخفيف على نطاق واسع، إلا حين هبت الانتفاضة، فمما إن عن الهجوم الأول على محمد جابر العلودي وسيدى الحكيم عام ١٩٦٨ واختطاف إية الله ابو القاسم الخوئي في نيسان (أبريل) ١٩٩١ وقتت سلطة طولية من الإجراءات القمعية اضمالة إلى الضغوط التي اتخذتها بغداد لإيجاد دلائل لرجال الدين ممن كان أبرزهم المجتهد علي كاشف الغطاء. وفي جانب تلك اللائحة لوائح طولية أخرى اسماها الخبيرين وأكثر دعامات تاريخ العراق لما بعد ١٩٥٨ آتارة للجلد بحسب فراعاني للتاريخ العراقي الحديث في سيادة القانون، وندى تأثيرها في السياسات العراقية والإقليمية، ويتفق هذا العنصر من الرعاية الفاجحة التي يولها عراق البعث لاصدار التشريعات الرسمى، وفيما يتعلق بانفاق الحادي عشر، من آذار (مارس) الألف الذكر حدثت الدولة كسماً وعمسا شاهين من العمارات والصناعات القانونية، لأن الشكل هو كل ما يبع بالنسبة إلى حكومة تصادف الإصفاء الشيعية التي نفسها وهذه الشرعية تنجلي - الفصل ما تنجلي - في القانون الرسمى، ونحن هنا إنما نتحدث عن المخالفة في التقاد القانون لا عن التسديد به، والمخالفة هذه جهود تنبئها الحكومة بصياغة لغة مختلفة، قانونيا وسوق حجاج، مستندة إلى القانون. لانتهاج سياسة فقيلة بوضوح، ويتمتع بعث العراق بخلافة الأنظمة الدكتاتورية الأخرى بدعوى، النص القانوني الذي يباحث بكل الشان القانوني القديم من وراء القانون وروحه عن مهم أيضاً كما هي الحال بالنسبة إلى السلطة التي تصالح القانون والسلطة التي تتقدم، وفي هذا مفهوماً، فالنفس بين السلطات، هي عراق البعث، ومع هذا هناك اهتمام بالغ بالتمسيق المفرط في تطبيق القانون.

ويستغرب البعض أسلوب الوفاق القانوني الذي يتصور في العراق العراقية المشورة بالمعنى العربية والاكثرية، وترعى الدولة من حين لآخر اصدار موسوعات قانونية كمجوع القوانين والتشريعات البعثية (المشورة أصلاً في الجريدة الرسمية) في احد عشر مجلداً (التي يصدرها كامل من الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨١)، وعلى هذا النحو ليس يسند الموقفين الحكوميين بيقون كثيراً في نص أي عهد أو وثيقة من ذلك الطراز الجليع، بمن في ذلك طراز الاتفاق، إن الوثيقة التي تسلكها تحمل توقيع المعنيين يضرب بها

على السلطات جميعها في البلاد. ورغم أن خزان الدولة لم تكن فارغة إلا أن الساحة السياسية كانت خلواً من أي نشاط وتقلصت إلى حد خيالي، ولم يكن هناك من سبيل إلى الفرج من هذا كله إلا عن طريق البركة الأضعف في المنطقة آنذاك العراق الضعيف، ولست اعتقد أن عنمسر الخوف هو التفسير الإلوي لمن على العكس، إذا كان هناك خوف فقد كان على مستوى صدام حسين المحاصر بعواقب ما الترفق يده. لقد كانت عقليته المحاصر الداخلي والانفعال وراء المغامرات الخارجية هي السبيل الأمثل والأكثر منطقية للخروج من المأزق، وعليها أن تقرب صدام حسين لثاني سنوات الحرب مع البقاء. بعد أن تشد ظروف حرب الخليج الثانية كثيراً عن الأولى، لكي عليها أن تقوم الوضع السياسي على أساس الظروف الخاصة الناتجة عن الانتصار، على إيران، كما أن خزيمة الثورة أصبحت الآن فارغة، ومرة أخرى تجد أن الخوف يحق بصداد أكثر من مجرد فقد أخذ يواجه الطالب باتخاذ إجراءات ترضائية من قسمة الدولة إلى قواعدها.

مما ينبغي فرض سيادة القانون حردياً وفي صياغة دقيقة ملققة وضمن الظروف التي نجت عن فشل الرئيس العراقي في بحثه عن دستور جديد للعراق، فقد كان ذلك هو النشاط السياسي الرئيسي في العراق في ١٩٨٨، وأن وفد أطلق النار مع إيران، حتى ١٩٩٠ وقد طرقت الكويت، وصدر بالفعل نص دستوري حينها، لكن مسوده الاساسي كان تركيز السلطة في صدام حسين، وتمتد ٢٦ مادة من اصل ١٧٩ على عنصر الاختصاصات التي يد الرئيس ومجلس قيادة الثورة كسلطة مرنه لا يمكن تعديل قرارها إلا بقرار من رئيس جمهورية العراق (١٧٧ مادة)، لكن حتى هذا النص لم يطبق أبداً، وفي هذا نداء على نوع المعارضة لصداد في داخل البيت مستغلة المساحة الضيقة المسموح بها للقتال من خلال النص الدستوري لإبداء رغبتها في الاتفاق، اما من الناحية الفعلية فكان الاتفاق الوحيد حينها هو السماح للوعابيين المنكوبين للبعد تعزيز بالسفر إلى الخارج خلال الفترة الممتدة من حرب الخليج الأولى إلى الثانية.

أساس في ما يتعلق بالسلطة الداخلية والقوة الخارجية، قدمت وأهت الأزمة الاقتصادية المتفشية على البلاد، مما جعل البحث عن حلقة خارجية ضعيفة أخرى اسراً ضرورياً، وكانت تلك الحلقة هذه المرة الجورة الصغيرة الساحة - البعث - التي عزها صدام حسين بعد ثلاثة أيام فقط من إعلان المشروع الدستوري.

* رئيس مركز دراسات الفقه الإسلامي وقوانين الشرق الأوسط في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية (الندن).